الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والأربعون
الوثائق الرسمية

لجنة المسائل السياسية الخاصة
وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)
الجلسة ٧
المعقودة يوم الثلاثاء
١٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة السابعة

الرئيس: السيد هوديما (أوكرانيا)

المحتويات

البند ٧٥ من جدول الأعمال: آثار الإشعاع الذري

البند ٧٤ من جدول الأعمال: توفير الحماية والأمن للدول الصغيرة

البند ٨٥ من جدول الأعمال: العلم والسلام

البند ٨٦ من جدول الأعمال: مسألة تكوين هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة

مسائل أخرى

../..

هذا المحضر قابل للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-794, 2 United Nations Plaza.
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة .

Distr.GENERAL
A/C.4/49/SR.7
14 March 1995
ARABIC
ORIGINAL: RUSSIAN

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٢٥

البند ٧٥ من جدول الأعمال: آثار الإشعاع الذري (A/C.4/49/L.2؛ A/49/46)

١ - الرئيس: وجه انتباه أعضاء اللجنة إلى تقرير لجنة الأمم المتحدة العلمية المعنية بآثار الإشعاع النووي، الوارد في الوثيقة A/49/46.

٢ - السيد غويلن (بيرو): قدم تقرير لجنة الأمم المتحدة العلمية المعنية بآثار الإشعاع الذري، فقال إن التقرير يوجز الخلاصات التي انتهى إليها مرفقان علميان عنوانهما "دراسات عن العوامل المؤثرة على انتشار تولد السرطان بفعل الإشعاع" و "الاستجابات التكيفية للإشعاع في الخلايا والكائنات"، ويقدم معلومات موجزة عن عمل اللجنة في دراسة آثار الإشعاع على البيئة. ثم قدم أيضا للنظر مشروع قرار للجنة الرابعة A/C.4/49/L.2 وأعرب عن أمله في الموافقة على مشروع القرار بتوافق الآراء على نحو ما تم في السنوات الماضية.

٣ - السيد كونيك (بولندا): قال إن اللجنة العلمية أعدت، منذ إنشائها في عام ١٩٥٥، تقارير استخدمها العلماء في جميع أنحاء العالم كوثائق مرجعية وكانت الأساس لمعايير دولية ووطنية للوقاية من الإشعاع. ووفده يثني على إسهام اللجنة العلمية القيم في تعزيز معرفة مستويات الإشعاع الذري وآثاره ومخاطره، ويرحب بالنتائج التي حققتها اللجنة وبتعاونها المثمر مع هيئات دولية أخرى، منها برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة العمل الدولية، والوكالة الدولية للطاقة الذرية واللجنة الدولية للوقاية من الإشعاع؛ وأكد على الحاجة إلى الاستمرار في تنمية هذا التعاون. وقال إن بولندا من ضمن مقدمي مشروع القرار المتعلق بآثار الإشعاع الذري وتأمل في أن يتخذ بتوافق الآراء.

٤ - السيد كونغ ديونغ (الصين): قال إن آثار الإشعاع النووي مرتبطة ارتباطا وثيق بصحة الشعوب ومرتبطة كذلك بمسائل البيئة والتنمية، التي تسبب قلقا عميقا في عالم اليوم.

٥ - وأردف قائلا إن حكومته، التي تعلق أهمية كبرى على البيئة والتنمية، اعتمدت في عام ١٩٩٤ "جدول أعمال الصين للقرن الحادي والعشرين"، وهو وثيقة استراتيجية هامة تستهدف التعجيل بالنمو الاقتصادي وتعزيز التقدم الاجتماعي في نفس الوقت. وهي تعالج أيضا جانبا هاما من المسألة هو وقاية البيئة والبشرية من المخاطر التي تتسبب فيها النفايات الإشعاعية. وسيكون عمل اللجنة العلمية هاما في هذه الاستراتيجية. والحكومة الصينية راغبة، كالعادة، في الاستمرار في تأييد عمل هذه اللجنة وتأمل في أن يسهم هذا العمل إسهاما كبيرا - بتأييد جميع الدول الأعضاء - في وقاية جميع الدول من الإشعاع الذري.

٦ - السيد شودري (باكستان): قال إن ثمة استعدادا أكبر بين الدول لتبادل المعلومات والتعاون في صيانة السلم والأمن الدوليين وكذلك تعزيز رفاهها الاقتصادي. وينبغي أن تستهدف هذه الجهود الإقلال من المخاطر إلى أقصى حد ممكن، وكذلك تعزيز الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية تحقيقا للفائدة العامة للبشرية جمعاء.

(السيد شودري، باكستان)

٧ - وأردف قائلا إن باكستان ترحب بالوقف المؤقت للتجارب النووية وتؤيد على الدوام الجهود المبذولة لإبرام معاهدة شاملة لحظر التجارب النووية في وقت مبكر. ويظل بلده مقتنعا أيضا بضرورة أن تبرم البلدان اتفاقات إقليمية تحظر التجارب النووية. وقد قدم بلده عددا من المقترحات الموضوعية الهادفة إلى إنشاء نظام عدم انتشار الأسلحة النووية في جنوب آسيا وهو على استعداد للدخول في حوار بناء لتعزيز هذه العملية.

٨ - وأضاف قائلا إن وفده يحذر من تطبيق قيود تمييزية، وغير منصفة وانتقائية على نقل التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية. وتقع على البلدان المتقدمة النمو المسؤولية في منح أقصى ما يمكن من مساعدة إلى البلدان النامية في تسخير الذرة للأغراض السلمية لتمكينها من الوفاء باحتياجات شعوبها الاجتماعية والاقتصادية ومن المهم كذلك تبادل التكنولوجيا والمعلومات لضمان السلامة النووية بما في ذلك توفير قطع الغيار للمرافق النووية المنشأة عن طريق هذا التعاون. وتقدر باكستان القلق الدولي فيما يتعلق بانتشار الأسلحة النووية وتشارك فيه. بيد أن ضرورة توفير الصيانة السليمة ومستويات السلامة المقبولة تستدعي وجود نهج أكثر توازنا وإنصافا يحقق مصلحة الجميع ويتصف بالسمة العملية. وفي هذا السياق يثني وفده على الجهود التي تبذلها الوكالة الدولية للطاقة الذرية للمساعدة في ضمان تدفق المعلومات المتعلقة بالسلامة النووية وترى أن التقيد بمعايير السلامة المناسبة في المواقع النووية في العالم أجمع يحقق مصلحة جميع البلدان.

٩ - وفي الختام، أشار إلى أن باكستان انضمت إلى مقدمي مشروع القرار A/C.4/49/L.2.

١٠ - السيد كوريشينكو (أوكرانيا): قال إن إدراج البند المعنون "آثار الإشعاع الذري" على جدول أعمال الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة خطوة هامة. وقد اكتست هذه المسألة طابع الاستعجال على أثر النتائج الخطيرة التي أسفرت عنها كارثة تشيرنوبيل والحاجة إلى توسيع التعاون الدولي للتخفيف من هذه النتائج إلى أقصى حد.

١١ - وأردف قائلا إن صحة البشر الذين تأثروا بفعل الحادث مدعاة لقلق خاص في الوقت الحالي. ومن ناحية المرض الذي تسبب فيه حادث تشيرنوبيل، فقد أسفر عن إصابة أكثر من ٠٠٠ ٢٠ شخص بالعجز الدائم. وفي ذات الوقت، فإن أوكرانيا، التي تمر حاليا بعملية إصلاح اقتصادي، غير قادرة على الاضطلاع بشكل كامل بالرصد الطبي والجيني وتوفير رعاية طبية متخصصة للسكان المتأثرين، وذلك بسبب نقص المعدات التشخيصية والطبية ونقص الأدوية.

(السيد كوريشينكو، أوكرانيا)

١٢ - وأضاف قائلا إنه توجد في المنطقة المنعزلة التي تقع فيها محطة تشيرنوبيل للطاقة الذرية، مجموعة واسعة من المشاكل، بما في ذلك تلك التي تتصل بدفق النفايات المشعة، وبحالة السد العلوي المقام على نهر بريبيات وخطر التلوث الحقيقي لنهر الدنيير. ويشير وفده أيضا إلى أنه بعد تفكك اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، فإن الثقل الأساسي للمشاكل المتصلة بجعل مرفق أوكريتيا نظاما مأمونا بيئيا وقع على عاتق أوكرانيا. وأشار إلى النتائج التي خلص إليها المشاركون في الندوة الدولية "سلامة أوكريتيا - ١٩٩٤" بشأن حالة مرفق أوكريتيا، والنتائج التي خلص إليها المتخصصون، فقال إن بلده لديه الأولويات التالية: تشييد مرفق أوكريتيا - ٢؛ حل المسائل المتصلة بالسلامة في مفاعل تشيرنوبيل؛ إدخال قدرات جديدة في محطات أخرى للطاقة الذرية، وإقفال مفاعل تشيرنوبيل؛ وجعل منطقة "تشيرنوبيل التي تبلغ مساحتها ٣٠ كيلومترا منطقة مأمونة بيئيا.

١٣ - ومضى قائلا إن وفده يعرب عن تقديره للجنة الاتحاد الأوروبي، التي تمول تنمية القاعدة التقنية والاقتصادية للمشروع الذي يستهدف إشاعة الاستقرار في مرفق أوكريتيا وبناء مرفق أوكريتيا - ٢ كله. وتقدر أوكرانيا تقديرا كبيرا الانتباه الذي توليه الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية والهيئات الحكومية لمشاكل تشيرنوبيل. فالمجتمع الدولي يزود أوكرانيا بمساعدة نفيسة حقا، ولهذا السبب فإن نتائج البحث العلمي في آثار الإشعاع على الإنسان والبيئة ينبغي أن تخدم أيضا مصالح البشرية جمعاء. وفي الوقت الحالي يجري تنفيذ ٧٠ مشروعا في أوكرانيا عن طريق الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وعلى أساس ثنائي. وثمة حاجة إلى ضمان وجود تنسيق واضح وتمويل على أساس الأولوية للمشاريع التي توفر أقصى قدر من المساعدة العملية للسكان المتأثرين. وأعرب، في هذا الصدد، عن أمله في أن يتخذ منسق الأمم المتحدة للتعاون الدولي من أجل تشيرنوبيل الإجراءات اللازمة في هذا المجال.

١٤ - ومضى قائلا إن وفده يعتبر أنشطة لجنة الأمم المتحدة العلمية المعنية بآثار الإشعاع الذري جوهرية ومفيدة فيما يتعلق بنشر المعلومات المتعلقة بمستويات الإشعاع النووي وآثاره ومخاطره ويدعو إلى المحافظة على مبدأ استقلال اللجنة. وفي الوقت ذاته، فإن اللجنة العلمية تؤدي عملا غير كاف من ناحية جمع ودراسة المعلومات المتعلقة بالإشعاع الذري المؤين وتحليل آثاره على الإنسان والبيئة.

١٥ - واختتم كلامه قائلا إن وفده يؤيد اقتراح جمهورية بيلاروس بشأن القيام، تحت إشراف لجنة الأمم المتحدة العلمية المعنية بآثار الإشعاع الذري، بعقد مؤتمر علمي دولي في منسك في عام ١٩٩٦، يتزامن مع الذكرى السنوية العاشرة لحادث مفاعل تشيرنوبيل. وأخيرا أشار إلى أن المشاكل التي أثارها حادث تشيرنوبيل ستظل باقية عقودا وقرونا طويلة، وأن التغلب عليها في المستقبل سيتطلب جهدا أكبر كثيرا من جانب المجتمع الدولي.

١٦ - السيد هلبك (ألمانيا): تكلم أيضا باسم الاتحاد الأوروبي والسويد وفنلندا والنرويج والنمسا، فلاحظ أن اللجنة العلمية المعنية بآثار الإشعاع الذري دعيت لتؤدي دورا متزايد الأهمية في تقديم المعلومات، وكذلك في تعليم ووقاية المجتمع العالمي بسبب ما حدث في السنوات الأخيرة من توسع في استعمال المصادر الاصطناعية للإشعاع المؤين في تطبيقات متنوعة. ورحب بتقرير اللجنة الموضوعي الثاني عشر (A/49/46)، وخصوصا خلاصاته فيما يتعلق بنتائج دراسات العوامل المؤثرة على انتشار تولد السرطان بفعل الإشعاع والاستجابات التكيفية للإشعاع في الخلايا والكائنات.

١٧ - واختتم كلامه قائلا إن الاتحاد الأوروبي والسويد وفنلندا والنرويج والنمسا ترحب بالتقدم الذي أحرزته اللجنة العلمية خلال الفترة قيد الاستعراض وتقدر تعاونها الفعال مع شتى البرامج والمنظمات والوكالات. وأضاف أن تطوير العلم والتكنولوجيا، وكذلك تطبيقات مصادر الإشعاع المؤين، تدعو إلى تعاون أوثق وتنسيق أوسع للبحوث في هذا الميدان.

١٨ - السيد فردييه (الأرجنتين): قال إن بلده يعلق أهمية كبرى على البند الجاري مناقشته. ويتجلى اهتمام بلده بالموضوع في معارضة منظمات بيئية كثيرة في بلده لنتائج الدراسات التي أجريت في الأرجنتين بشأن احتمال إنشاء مرفق لتخزين النفايات النووية. وتشارك الأرجنتين أيضا المجتمع الدولي قلقه فيما يتعلق بما حدث مؤخرا من تفجير جهاز نووي في الصين. فهذه التجربة يمكن أن تؤثر تأثيرا سلبيا على الوقف المؤقت للتجارب النووية الذي أعلنته دول نووية أخرى، كما أن لها نتائج مؤسفة على المناخ الدولي الراهن، المهيأ لإجراء مفاوضات بشأن إبرام معاهدة شاملة لحظر التجارب النووية.

١٩ - واختتم كلامه قائلا إن الاتفاقات النووية المبرمة بين البرازيل والأرجنتين وبين هذين البلدين والوكالة الدولية للطاقة الذرية أسهمت في الإنفاذ الكامل لمعاهدة تيلاتيلولكو؛ كما أن التزام الأرجنتين بالمبادئ التوجيهية المتعلقة بتصدير المواد الثنائية الغرض التي اتخذتها مجموعة الموردين النوويين هو دليل بليغ على الطبيعة السلمية الخالصة للخطة البرازيلية - الأرجنتينية في استخدام الطاقة النووية. وتقوم الأرجنتين بدراسة دقيقة لعمل اللجنة العلمية، التي شاركت فيها منذ عام ١٩٥٥، وترحب بتقرير اللجنة. وتشارك الأرجنتين، على نحو ما فعلت في الماضي، في تقديم مشروع القرار ذي الصلة (A/C.4/49/L.2)، وتحث الوفود الأخرى على اعتماده بتوافق الآراء.

٢٠ - السيد تاشيراو (كندا): قال إن كندا تؤيد تأييدا تاما عمل اللجنة العلمية، وستستمر في أداء دور نشط فيها. وقد كانت تقييمات البيانات المضطلع بها من قبل اللجنة ذات فائدة عظيمة لكندا إذ استخدمتها في تطوير وقواعدها، وتطالب كندا باستمرار هذه الأنشطة القيمة. من أجل ذلك وافقت كندا على المشاركة في تقديم مشروع القرار للعام الجاري. وكندا سعيدة بملاحظة الاحترام والعرفان الدولي اللذين اكتسبتهما اللجنة العلمية بسبب النوعية الرفيعة لعملها.

٢١ - الرئيس: قال إن فنلندا انضمت إلى قائمة مقدمي مشروع القرار A/C.4/49/L.2.

البند ٧٤ من جدول الأعمال: توفير الحماية والأمن للدول الصغيرة (A/49/353)

٢٢ - السيد زكي (ملديف): وجه الانتباه إلى تقرير الأمين العام بشأن توفير الحماية والأمن للدول الصغيرة (A/49/353). ولاحظ وفده بصفة خاصة الفقرة ٨، التي تشير إلى الأهمية القصوى لتهيئة مناخ داعم يكون أساسا لحماية أمن الدول الصغيرة. وهذه مسألة ذات أهمية دولية بالنسبة لأغراض ومقاصد الميثاق وباحتساب مخاوف الدول الصغيرة مثل ملديف، التي ليس لديها موارد للدفاع عن نفسها ضد التهديدات الخارجية أو أي شكل من أشكال العدوان، سواء من المرتزقة، أو الإرهابيين أو مجرمي المخدرات المنظمة. وقد اكتسب الموضوع المطروح على اللجنة ثقلا على مدار السنوات القليلة الماضية، وخاصة بالنظر إلى سهولة الحصول على أسلحة حربية من الأسواق الدولية وإلى زيادة حوادث النزاع الداخلية الخطيرة والعابرة للحدود، في كثير من البلدان في جميع أنحاء العالم. ويشهد المجتمع الدولي حاليا اتجاها متزايد السرعة إلى اللجوء إلى استخدام القوة لتسوية المنازعات، وزيادة شائنة في أعمال الإرهاب، ويعمل مجرمو المخدرات على نطاق غير مسبوق.

٢٣ - وقال إن الأمم المتحدة تتمتع، بمقتضى الميثاق، بإمكانية تجنيد قوة أمنية جماعية. ولا شك في أن الإرادة السياسية للدول الأعضاء، وخاصة الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، يجب أن تشكل القوة الدافعة وراء أي ترتيب قد يوضع وفقا للميثاق وعلى أساس شامل.

٢٤ - وأردف قائلا إن بعض العمل المتعلق بهذه المسألة تم الاضطلاع به بالفعل وجاري أداؤه. ومثال ذلك قرار الجمعية العامة ٧٨/٤٣ حاء المؤرخ ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨، الذي يهدف إلى تعزيز السلم والأمن الدوليين. وعلاوة على ذلك، كان إحياء مفهوم تقوية وتعزيز الروابط بين الترتيبات والمنظمات الإقليمية وبين منظومة الأمم المتحدة مشجعا للغاية من ناحية تنمية مجال تدابير بناء الثقة. وسيكون لتطوير مجلس الأمن وزيادة فعاليته أهمية أساسية في معالجة مسألة حماية وأمن الدول الصغيرة.

٢٥ - وأضاف قائلا إن ملديف، شأنها شأن كثير من الدول الصغيرة، وضعت ثقتها التامة في الأمم المتحدة بوصفها الضامن لسيادتها، واستقلالها وسلامتها الإقليمية. ولملديف تجربة مريرة كانت تكلفتها باهظة. وهذا هو السبب في أنها ترى من الأهمية القصوى توجيه انتباه المجتمع الدولي إلى ورطتها. وهي ما تزال مقتنعة، في نفس الوقت، بأن أغراض ومبادئ الميثاق تهيئ ساحة فسيحة للعمل. وقد اتخذت ملديف خطوات لإدراج هذا البند في جدول أعمال الجمعية العامة في عام ١٩٨٩، واستمرت، بمساعدة عدد من الدول الأعضاء الأخرى، في جهودها في عام ١٩٩١. وقد اعتمدت الجمعية العامة قرارين بشأن هذا البند: هما القرار ٥١/٤٤ في عام ١٩٨٩ والقرار ٤٣/٤٦ في عام ١٩٩١. وقد اعترف كلاهما اعترافا صريحا ببعض السمات البارزة في هذا البند. أولا، أن الدول الصغيرة تتعرض بصفة خاصة لتهديدات خارجية وأعمال عدوان وتدخل في شؤونها الداخلية. ثانيا، أن حماية وأمن الدول الصغيرة تتصل بموضوع السلم والأمن الدوليين في مجمله. ثالثا، أن الدول الصغيرة لها احتياجات خاصة في ممارسة حقها المتأصل في حماية وصون سيادتها، واستقلالها وسلامتها الإقليمية. رابعا، أن المرتزقة، والإرهابيين ومجرمي المخدرات ومنظماتهم يمكن أن يشكلوا خطرا حقيقيا على الدول الصغيرة.

٢٦ - السيد هيرست (أنتيغوا وبربودا): قال، بالنيابة عن الدول الاثنتي عشرة الأعضاء في الاتحاد الكاريبي، إن الكمنولث البريطاني قد تعهد بدراسة مدى هشاشة الدول الصغرى التسع عشرة التي يضمها، وإن الاتحاد يعلق أهمية كبرى على مبادرة الكمنولث. وأثنى على مبادرة جزر ملديف بعرض هذه المسألة على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. وقال إنه يرغب في تركيز النقاش بصورة رئيسية على الهجمات التي تتعرض لها الدول الصغرى من الخارج والتدخل الخارجي في شؤون هذه الدول.

٢٧ - وأضاف قائلا إنه ليس في وسع أحد أن يغض الطرف عن أهمية حماية الدول الصغرى من اللصوص والمرتزقة والمجرمين ومهربي المخدرات الذين يدبرون المكائد لتقويض السلطة الشرعية. وهو مدرك لعدم إمكانية القضاء بشكل كامل على احتمالات المناوشات بسبب النزاعات عبر الحدود. وقد شكلت ثمانية من بلدان الاتحاد الاثني عشر نظاما إقليميا للأمن هو بمثابة تجمع لما لديها من موارد محدودة للدفاع الجماعي. ومن منطلق الإقرار بعدم قدرة أي من دول الاتحاد على درء أي خطر جاثم على سلامتها الإقليمية، تتصرف هذه الدول انطلاقا من مبدأ الدفاع الجماعي عن النفس. بيد أنها تعتبر من اللازم إنشاء آليات تضم عدة مناطق إقليمية، أو آليات من شأنها أن تنبثق عن رابطات متلاحمة غير إقليمية. ويمكن لهذه البلدان أيضا أن تدخل في تعاون إقليمي أوسع تحت رعاية الأمم المتحدة. وقد استمعت بلدان الاتحاد الكاريبي باهتمام إلى وجهات نظر وزير خارجية هولندا في البيان الذي أدلى به أمام الجمعية العامة حين اقترح إنشاء "فرقة اطفاء" دائمة تكون قادرة على الانتشار السريع في زمن الطوارئ. وقد اقترحت جامايكا نهجا مماثلا قبل ثلاث سنوات، ودول الاتحاد الكاريبي الاثنتا عشرة عاكفة على طرح هذا المقترح مجددا في الاجتماع الجاري.

٢٨ - السيد تشور (سنغافورة): قال إنه، برغم حصول تحسن كبير في حالة الدول الصغيرة مع نهاية الحرب الباردة، فإن بعض تلك الدول ممن كانت الدول الكبرى تتودد إليها في السابق فقدت الدعم الذي كان يقدمه لها أنصارها السابقون واضطرت الآن إلى حماية نفسها بنفسها.

٢٩ - وأضاف قائلا إنه ما أن انتهت الحرب الباردة حتى اندلعت أزمة الخليج بفعل الغزو الذي شنته دولة أجنبية على إقليم دولة عضو صغيرة، هي الكويت. ومن حسن الحظ أن المجتمع الدولي والأمم المتحدة قد سارعا إلى مواجهة هذا التحدي. وقد وجها بذلك إشارة لا تخطئ للدول التي كانت تطمح إلى أن تصبح قوى عظمى إقليمية بأن أراضي الآخرين ليست لقمة سائغة. بيد أن من غير الواضح ما إذا كان سيتاح اتخاذ مثل هذه الإجراءات الجماعية من جديد إذا ما انتهكت السيادة والسلامة الإقليمية لدول صغيرة أخرى.

٣٠ - ومضى قائلا إن قلق الدول يتصل أيضا بعدم قدرتها في كثير من الأحيان على حشد ما يكفي من الموارد لمواجهة التهديدات الآتية من الخارج. كذلك، فإنها عادة ما تكون غير قادرة، في حال إصابتها بالكوارث الطبيعية، على التصدي وحدها للعواقب. أضف إلى ذلك أن المخاطر التي تتهدد الدول الصغيرة قد تأخذ أيضا أشكالا خفية مثل الضغط الاقتصادي. كذلك فإن العديد من الدول الصغيرة مستهدف من قبل الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة الدولية، ومجمعات إنتاج الأسلحة والمخدرات والمجموعات المسلحة، كل لأغراضه الخاصة به. وأشار في هذا السياق، إلى الغزو الذي شنته في عام ١٩٨٨ على جزر ملديف مجموعة صغيرة من الأفراد المسلحين كادت تستولي على البلد.

(السيد تشور، سنغافورة)

٣١ - وتابع حديثه قائلا إنه يمكن للدول الصغرى أن تتخذ تدابير مستقلة لتعزيز أمنها. وعليها أن تتسم على الدوام باليقظة وبُعد النظر، وذلك لكي تحد قدر الإمكان من الأخطاء وتستفيد قدر الإمكان من مزاياها. وعلى جميع الدول أن تسعى إلى ضمان تنظيم دفاعها بشكل سليم. كذلك فإن عليها أن تحدد تدابير طارئة في حال وقوع كوارث طبيعية. فقد تم تدريجيا في سنغافورة إنشاء قوة للدفاع المدني مكونة من مواطنين يشكلون زهاء ٤,٠ في المائة من السكان مهمتها تأمين المهام الأساسية في حالات الطوارئ كمكافحة الحرائق وتوفير خدمات الإنقاذ في الحوادث الكبيرة.

٣٢ - ورحب بتقرير الأمين العام (A/49/353) الذي يعلق أهمية بالغة على مهمة إيجاد جو من الدعم من شأنه أن يكون أساسا لحماية أمن الدول الصغيرة. وفيما يتعلق بسنغافورة، فإن جو الدعم هذا مؤمن من خلال عضويتها في رابطة دول جنوب شرق آسيا. وتتسم خبرة الرابطة في هذا الميدان بأهمية خاصة. وقد وقّعت بلدان جنوب شرق آسيا، بما فيها سنغافورة، على معاهدة الصداقة وشاركت في المحفل الإقليمي لرابطة دول جنوب شرق آسيا.

٣٣ - واستطرد قائلا إن الدول الصغرى بحاجة إلى الأمم المتحدة إذ يمكنها من خلالها حشد الدعم الدولي والتماس المساعدة. وينبغي لهذه الدول في الوقت الحاضر أن تواصل تذكير الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن بضرورة الثبات على التمسك بالميثاق وعلى تنفيذ القرارات، لكي يأتي رد المنظمة، في حال وقوع أي عدوان، مماثلا لردها في حالة الكويت. وإن مصلحة الدول الصغرى - بل وضمانتها الوحيدة في كثير من الأحيان - هي في وجود أمم متحدة قوية وفعالة تتمسك بدقة بالقانون الدولي. والدول الصغرى من جهتها، ملزمة بأداء دور فعال وبناء في الأمم المتحدة ككل.

٣٤ - وخلص إلى القول إن أمن الدول الصغرى لا يقتصر على الناحية العسكرية أو السياسية وحدها. فثمة جانب آخر يتسم بنفس القدر من الأهمية هو ضرورة مساعدة الدول الصغرى على تحقيق الاكتفاء الاقتصادي الذاتي. والتنمية الاقتصادية هي عنصر أساسي في هذا الاكتفاء. وللأمم المتحدة والوكالات المرتبطة بها دور هام تؤديه في هذا الصدد يتمثل في إيلاء الاهتمام اللازم للاحتياجات الخاصة بالبلدان الصغرى في مجالي التجارة والتنمية ولما يساورها من شواغل في هذين المجالين. وإن من شأن توفير هذه المساعدة للدول الصغرى أن يشكل استثمارا بعيد النظر في صيانة السلم والأمن الدوليين.

٣٥ - السيد ايردينيتشولون (منغوليا): قال إن بلده يربط أمنه بعمل الأمم المتحدة التي هي الضامن الأول لاستقلاله ونموه في سلام، شأنه في ذلك شأن العديد من الدول الصغرى الأخرى. وفي هذا السياق، تتسم المناقشات الجارية بشأن إصلاح عمل مجلس الأمن بأهمية كبرى. ويرى بلده أنه ينبغي إيجاد السبل والوسائل اللازمة لزيادة فعالية عمل المجلس عن طريق توسيع مشاركة الدول الصغرى في أعماله.

(السيد ايرديتشولون، منغوليا)

٣٦ - ومضى قائلا إن أنشطة المنظمة على مدى السنوات القليلة الأخيرة تشهد على ضرورة تحسين وتعزيز آليات الاستجابة لحالات النزاع. فالدبلوماسية الوقائية وصنع السلم يتسمان بأهمية متزايدة في صيانة السلم والأمن الدوليين، حيث أنهما يتميزان، كما لاحظ الأمين العام، بدرجة عالية من فعالية الكلفة. بيد أن ثمة ترتيبات ووكالات إقليمية لديها هي الأخرى، بالإضافة إلى جهود الأمم المتحدة، إمكانات ينبغي الاستفادة منها في خدمة الدبلوماسية الوقائية وصنع السلم. وفي هذا الصدد، تقدر منغوليا تقديرا كبيرا ما تبذله رابطة دول جنوب شرق آسيا من جهود لتشجيع الحوار السياسي والمشاورات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، حيث بادرت إلى إنشاء المحفل الإقليمي لرابطة دول جنوب شرق آسيا التي قرر اجتماعها الأول، المعقود في بانكوك في تموز/يوليه ١٩٩٤، اتخاذ عدد من التدابير العملية لبناء الثقة في المنطقة. وتشاطر منغوليا بالكامل وجهة النظر القائلة بأن التنفيذ الناجح لبرامج التعاون والتكامل الإقليمية من شأنه أن يعزز الضمانات الأمنية، واستمرار التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي في البلدان الصغيرة ذات الاقتصاد الهش.

٣٧ - وأردف قائلا إن قائمة أفقر بلدان العالم تضم عددا ضئيلا من الدول الصغرى، ومع ذلك فإن هذه البلدان تواجه جميعا مشاكل اقتصادية خطيرة. فإن جميعها يتسم، عموما، بانخفاض الدخل ومعدلات الادخار، وعدم توافر الأيدي العاملة الماهرة والافتقار، باستثناء حالات قليلة، الى الموارد الطبيعية. وقد أدى ضيق عدد سكانها الى ضيق رقعة أسواقها المحلية، مما يؤدي الى رفع كلفة الإنتاج والخدمات وإعاقة التنمية الاقتصادية. علاوة على ذلك، فإن خدمات النقل والاتصالات هي عملية صعبة وباهظة الثمن. وقد حدا ذلك بهذه الدول الى الاعتماد بصورة شديدة على المساعدة المالية والتقنية الأجنبية وعلى الأسواق الأجنبية. ووراء معظم المشاكل الأمنية التي تعانيها الدول الصغرى ذلك التهديد المستمر للاستقلال الاقتصادي والاستقرار الاقتصادي والتقدم، بسبب من هذه القوى الاقتصادية الخارجية الضخمة، بيد أنه لا ينبغي أن ننسى أن توافر الموارد المالية قد يكون أيضا سببا للهشاشة كما حدث في حالة الكويت. وإلى جانب الأخطار الاقتصادية والعسكرية، قد تتعرض الدول الصغرى لعوامل بيئية واختلالات ديموغرافية وإثنية، ومشاكل الاتجاد بالمخدرات وسوى ذلك من المشاكل. وينبغي التصدي لهذه الجوانب غير العسكرية التي تمس أمن الدول الصغرى من خلال تعاون دولي واسع وفعال.

٣٨ - وخلص قائلا إن بُعد دولة من الدول جغرافيا لا يشكل، في ظروف العالم المترابط المعاصر، أي ضمانة البتة. إذ أن أي مشكلة تنشأ في جزء من العالم قد تتردد أصداؤها في أبعد أرجائه. وبما أن النظام الدولي يعتمد على استقرار الدول الصغرى واستتباب الأمن فيها، فإن توفير الضمانات الملائمة هو في مصلحة جميع الدول. هذا ما جعل النظر في هذا البند من جدول الأعمال يحظى بهذه الأهمية البالغة الواسعة النطاق، وهذا ما ينبغي أيضا أخذه في الاعتبار لدى القيام بإعادة هيكلة الأمم المتحدة وتنشيطها، ولا سيما في سياق اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وبتعزيز دور المنظمة، والفريق العامل المفتوح العضوية المعني بمسألة التمثيل المنصف في مجلس الأمن وزيادة عضويته، وكذلك لدى متابعة تقرير "برنامج للسلم". وأعرب عن أمل وفده في أن يتم بتوافق الآراء اعتماد مشروع القرار الذي اشترك وفده في تقديمه.

٣٩ - السيد العتيبي (الكويت): قال إنه رغما عن مناخ التهدئة السائد الآن في العلاقات الدولية. فإن قلق الدول الصغيرة فيما يتعلق بالمشاكل الأمنية ما يزال قائما، مما يقوض آمالها في تحقيق تقدم اجتماعي واقتصادي.

٤٠ - وأردف قائلا إن الكويت دولة صغيرة تنتهج سياسة سلمية ولم تكن لها أبدا ولن يكون لها أبدا أي مطالب إقليمية تجاه دول أخرى. ورغبتها الوحيدة هي أن تعيش في سلم وأمن، وفي مناخ من الثقة والنوايا الطيبة، وأن تحتفظ بعلاقات أساسها الاحترام المتبادل، والمصالح المشتركة، والجوار الطيب والالتزام الشامل بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي التي تحكم العلاقات بين الدول. ولهذا السبب تمكنت الكويت من إقامة علاقات ودية مع أغلبية دول العالم، ظهر معدنها وقت احتلال العراق للكويت عام ١٩٩٠، عندما تبارت دول كثيرة في العالم في إظهار تأييدها للكويت ومناصرة قضيتها العادلة.

٤١ - وأردف قائلا إنه يلاحظ أن الحالة في منطقة الخليج ظلت غير مستقرة عددا من السنوات، وأن أمن دول المنطقة مهدد، وأن آمالها في الاستقرار ما تزال هشة. والسبب في هذا هو سياسة النظام العراقي وسلوكه العدواني. وتشكل انتهاكات النظام العراقي لقرارات مجلس الأمن محاولات لتقويض أمن واستقلال الكويت ودول المنطقة ككل، وتقويض الأمن الدولي كذلك. ثم أشار الى الحشود الأخيرة للقوات العراقية على حدود الكويت، فقال إن هذه الإجراءات دليل على الخطر الذي يشكله النظام العراقي، الذي ما يزال يستهزئ علنا بقواعد القانون الدولي، وينتهك أحكام قرارات مجلس الأمن بشأن أعماله العدوانية وأحكام وقف إطلاق النار المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١)، الذي قبلته العراق بدون تحفظ.

٤٢ - ثم أعرب عن شكر بلده للدول التي هبت لتأييده، وللدول الأخرى والمنظمات الإقليمية التي أعربت عن أسفها فيما يتصل بأعمال الاستفزاز اللامسؤولة المماثلة. ويثني وفده على مجلس الأمن لإجراءاته الفعالة المتخذة ردا على تهديدات العراق، ويشير في هذا الصدد، الى البيان الذي أدلى به رئيس المجلس في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، وإلى قرار مجلس الأمن ٩٤٩ (١٩٩٤). ويشكل الموقف الحازم الذي اتخذه المجلس فيما يتعلق بأمن واستقلال الكويت وسلامته الإقليمية نهجا حميدا للدبلوماسية الوقائية ودليلا على الالتزام الكامل بمبدأ الأمن الجماعي، وكان عرضا أخاذا لأغراض ومبادئ الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، يعرب وفده عن شكره لأعضاء مجلس الأمن باسم شعب الكويت وحكومته.

٤٣ - وأشار الى تقرير الأمين العام بشأن حماية وأمن الدول الصغيرة، فشكر الأمين العام على جهوده التي لا تعرف الكلل لحفظ السلم والأمن الدوليين. ويؤيد وفده الرأي، المعرب عنه في التقرير، بأنه بما أن النظام الدولي يمكن أن يقوضه عدم استقرار الدول الصغيرة أو قلة أمنها، فمن الصالح العام حماية هذا الأمن.

٤٤ - وفي ختام كلامه قال إن وفده يؤيد مشروع القرار الذي قدمته ملديف، وينضم الى مقدميه.

٤٥ - السيد هلبك (ألمانيا): تكلم باسم الاتحاد الأوروبي والسويد وفنلندا والنرويج والنمسا، فقال إنها تأمل في اعتماد مشروع القرار المقدم بدون تصويت، وفقا للممارسة المتبعة في السنوات الماضية. وعلى نحو ما ذكر الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء في دورتي الجمعية العامة الخامسة والأربعين والسادسة والأربعين فإنها تلتزم بدقة بمبدأ سيادة جميع الدول وسلامتها الإقليمية، بغض النظر عن حجمها، وتلتزم كذلك بالمبادئ الأخرى المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة. وتنطبق جميع هذه المبادئ بالتساوي على جميع الدول. والالتزام الدقيق بقواعد القانون الدولي هو أفضل ضمان للحفاظ على أمن جميع الدول وتعزيزه، بصرف النظر عن حجمها.

٤٦ - واختتم كلامه قائلا إن الأمم المتحدة هي الآلية المعترف بها لأغراض حفظ السلم والأمن الدوليين. ووفقا لذلك فإن أفضل طريقة لخدمة مصالح الدول الصغيرة هي ضمان سريان صكوك وإجراءات الأمم المتحدة بفعالية. بيد أن المسائل الأمنية في هذا الوقت تتطلب أيضا تعاونا أوسع على الصعيد الإقليمي؛ فهذا من شأنه أن يقلل إلى حد كبير من العبء الملقى على عاتق الأمم المتحدة بموجب الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

٤٧ - السيد موتايا (ماليزيا): قال إن الغرض الأول للأمم المتحدة هو صون السلم والأمن الدوليين، وإن احترام جميع الدول غير المشروط للمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك مبادئ المساواة في السيادة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والتسوية السلمية للنزاعات الدولية، ما تزال تشكل أساس الأمن الدولي.

٤٨ - وأردف قائلا إن التنفيذ الأمين لجميع الالتزامات المنصوص عليها في الميثاق مسألة حيوية في ضمان السلم والأمن، وللأسف الشديد، فقد انتهكت هذه المبادئ عمليا في بعض الأحيان، مما أدى الى شعور معين بعدم الأمن، ولا سيما بين الدول الصغيرة. وتستحق الدول الصغيرة عناية ومساندة خاصتين، بسبب حساسيتها المتأصلة للتهديد والتدخل الخارجيين. ووعيا من ماليزيا بهذه الحالة، فقد شاركت، وهي نفسها دولة صغيرة، في تقديم قرار الجمعية العامة ٤٣/٤٦ المؤرخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١.

٤٩ - وأضاف قائلا إن وفده يوافق على التعليق الذي أدلى به الأمين العام في تقريره (A/49/353)، بشأن أهمية "تهيئة مناخ داعم" يكون أساسا لحماية أمن جميع الدول. وفي هذا الصدد، فإن دور الأمم المتحدة في تعزيز تنفيذ تدابير بناء الثقة ذو أهمية قصوى.

٥٠ - ومضى قائلا إن للمنظمات الإقليمية أيضا دورا تؤديه في صون السلم والأمن الدوليين، وينبغي تحري إمكانياتها في هذا المجال بالكامل. وهذا الترتيب يمكن أن يشكل أساس شبكة غنية من المنظمات الحكومية وغير الحكومية دعما لجهود الأمم المتحدة. والحوار والتعاون الإقليميان ليسا فقط أداة للتقدم الاجتماعي والاقتصادي للأطراف، وإنما من شأنهما أيضا زيادة إحساسها بالأمن. وهذا هو الأساس المنطقي لتكوين رابطة أمم جنوب شرقي آسيا في عام ١٩٦٧، التي أسهمت أنشطتها إلى حد كبير في استقرار وأمن المنطقة برمتها وليس استقرار وأمن أعضائها فقط.

(السيد موتايا، ماليزيا)

٥١ - ومضى قائلا إن الدول الصغيرة نفسها لها أيضا دور تؤديه في ضمان أمنها ذاته. بيد أنه لكيما تضطلع الحكومات الوطنية باستراتيجيات وإجراءات محددة، فإن تهيئة بيئة خارجية مؤاتية مسألة هامة. وفي هذا الصدد، يجب على المجتمع الدولي أن يساعد في إقامة اقتصادات مرنة في الدول الصغيرة تكون قادرة على إحداث تقدم اجتماعي واقتصادي.

٥٢ - واختتم كلامه قائلا إنه يؤيد تأييدا تاما الاتجاه الرئيسي لمشروع القرار الذي قدمته ملديف، بشأن أهمية احترام جميع الدول الكامل وغير المشروط لجميع مبادئ الميثاق. وبصفة ماليزيا مؤيدا قويا للمبادرة التي اتخذتها الدول الصغيرة، وكمقدمة لمشروع القرار، فإنها تحث أعضاء اللجنة على اعتماده بتوافق الآراء.

٥٣ - السيد كانا كاراتني (سري لانكا): قال إن وفده يرغب في الإعراب عن تقديره للأمين العام للإجراء الذي اتخذه عملا بقراري الجمعية العامة ٥١/٤٤ المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ و ٤٣/٤٦ المؤرخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ وللمعلومات والملاحظات القيّمة التي قدمها في تقريريه (A/46/339 و A/49/353) لمساعدة مداولات اللجنة. ويقدر وفده أيضا رد حكومة ملديف المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، الذي شرحت فيه بشكل كامل السبب الذي يدعو الدول الصغيرة الى اللجوء الى الأمم المتحدة للحماية والأمن.

٥٤ - وأردف قائلا إن ممثل سري لانكا ذكر في الجلسة العامة للجمعية العامة في دورتها السادسة والأربعين، أن أمن وتنمية الدول الصغيرة مثل بلده يعتمد الى حد كبير على الأمم المتحدة وأن التزام جميع الدول الأعضاء بمبادئ احترام السيادة والسلامة الاقليمية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، والاحترام المتبادل والمساواة، والتسوية السلمية للنزاعات والتعايش السلمي، هي مسائل أساسية. ولهذا السبب أيدت سري لانكا مبادرة ملديف بإدراج هذا البند في جدول أعمال الجمعية العامة وشاركت في تقديم مشروع القرار المقدم في إطار هذا البند.

٥٥ - وأضاف قائلا إنه رغما عن أن تقسيم العالم الى معسكرين والمواجهة في العلاقات الدولية أصبحا من آثار الماضي، فإن مخاوف الدول الصغيرة بشأن حماية سيادتها وسلامتها الاقليمية لم تقل، بل إنها زادت بالأحرى. ففي الماضي القريب، كانت الدول الصغيرة تتعرض لهجمات تشنها قوات مسلحة تنتمي الى دول أقوى، كما كانت تتعرض لهدمات مرتزقة وإرهابيين مسلحين. وهذه الحالات كثيرا ما تخلق تهديدا للسلم والأمن ليس فقط في المنطقة المحددة المعنية وإنما أيضا على نطاق أوسع. ومن اللازم أيضا، في هذا الصدد، أن تقوم الأمم المتحدة ومجلس الأمن بوضع آليات ملائمة لمنع هذه الحالات حتى تستطيع هذه الدول الأعضاء أن تحمي سيادتها وسلامتها الاقليمية بفعالية. وينبغي لمجلس الأمن، عند معالجته للمشاكل المتصلة بصون السلم والأمن الدوليين، أن يتصرف على أساس أن الدول الصغيرة هي الأكثر تعرضا للتهديد والتدخل الخارجي في شؤونها الداخلية.

(السيد كانا كاراتني، سري لانكا)

٥٦ - واستمر قائلا إن من المعلوم بصفة عامة، أن الدول الصغيرة، في سعيها لبناء أوطانها على أسس اقتصادية سليمة، تجد نفسها حتما في وضع غير مؤات إزاء مهمة إعداد وصون القوات المسلحة الملائمة نظرا لأنها تستدعي حشد موارد مالية وبشرية لا غنى عنها لاستقرار اقتصاداتها من أجل أغراض الدفاع. وبسبب الظروف الخاصة للدول الصغيرة فإنها ليست في وضع يسمح لها بأن تهيئ لنفسها قدرة عسكرية قادرة على صد العدوان أو التدخل الخارجي. لذا فإن أمنها يتوقف، أولا على التزام جميع الدول الأعضاء بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وثانيا، على استعداد وقدرة الدول الأعضاء على مد يد العون للدول الصغيرة التي تقع ضحايا لانتهاكات هذه المبادئ من قبل دول أخرى.

٥٧ - ومضى قائلا إن الضعف المتأصل في الهيكل الاجتماعي والاقتصادي للدول الصغيرة، علاوة على ذلك، يجعلها ضحية بصورة خاصة للطموحات الاقليمية وغيرها من الطموحات التي تضمرها الدول الأخرى. ونظرا لأن اقتصادات الدول الصغيرة تعتمد على منتجات أولية محدودة قد لا تتجاوز الاثنين، فإن العدوان الخارجي يعرضها لخلل اقتصادي جسيم.

٥٨ - ومضى قائلا إن من المحتم إثارة مسألة التدابير التي يمكن أن يتخذها المجتمع الدولي لضمان أمن الدول الصغيرة. ويوجه الأمين العام الانتباه، في تقريره، الى المبادئ التوجيهية المتعلقة بأشكال مناسبة من تدابير بناء الثقة أوصت بها الجمعية العامة في قرارها ٧٨/٤٣ حاء المؤرخ ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨. ومع موافقته على تدبير من تدابير بناء الثقة، يتضمن البحث عن حلول اقليمية للمشاكل الاقليمية، فإن هناك حالات أعمال عدوانية ارتكبت مؤخرا ضد دولة صغيرة من دولة من نفس المنطقة. وفي هذا الصدد قد يعنى للجمعية العامة ومجلس الأمن أن يدرسا إمكانية وضع آلية لاجراءات وقائية تقوم الدولة الصغيرة من خلالها بالابلاغ عن تهديد محتمل لسيادتها من دولة أخرى. ورغما عن أنه لا يرغب في الإقلال من أهمية الترتيبات الأمنية الاقليمية التي نشدها الميثاق، فإنه يشير، مع ذلك، وعلى نحو ما تبين من تجربة أخيرة، الى أن أعمال عدوان ارتكبت بسبب أو لآخر، على يد دول أقوى في نفس المنطقة. وفي هذه الحالات، يجب على المجتمع الدولي أن يتخذ اجراءات سريعة ومتضافرة لحماية الدولة الصغيرة التي أصبحت ضحية للعدوان.

٥٩ - واسترسل قائلا إن هناك مصاعب عملية في تحديد مفهوم "الدولة الصغيرة". ورغما عن أن حجم اقليم الدولة وعدد سكانها هما معياران واضحان في تحديد دولة ما بأنها دولة صغيرة، يمكن القول بأن الدولة الصغيرة هي الدولة التي لديها قدرة دفاعية محدودة للغاية. فنسبة كبيرة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لا تملك موارد كافية لمقاومة أعمال العدوان أو أي تهديد لأمنها، لذا فإنها تعتمد على ترتيبات خارجية مناسبة. وتؤمن سري لانكا إيمانا راسخا بأن حماية وأمن الدول الصغيرة أصبحا مسؤولية من المسؤوليات الرئيسية الواقعة على عاتق المجتمع الدولي، وذلك لنشوء عدد كبير من الدول المستقلة ذات السيادة نتيجة لعملية إنهاء الاستعمار. وفي هذا الصدد، فإنها تدعو الأمم المتحدة مرة أخرى الى

(السيد كانا كاراتني، سري لانكا)

اتخاذ تدابير خاصة لمساعدة الدول الأعضاء الصغيرة على حماية سيادتها وسلامتها الاقليمية وأمنها. واذا التزمت جميع الدول الأعضاء بالاحترام غير المشروط لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة فلن تكون ثمة حاجة الى هذه التدابير، ولكن الى أن يحدث ذلك ينبغي لمجلس الأمن والجمعية العامة أن يتخذا الاجراءات اللازمة لضمان أن تتمتع الدول الصغيرة أيضا بسلم وأمن شاملين، وهو هدف مرتجى طال انتظاره.

٦٠ - السيد ماكنون (نيوزيلندا): قال إن الأمم المتحدة لها أهميتها لبلده، وكذلك لكل الدول الصغرى الأخرى، ولاسيما بوصفها وسيلة ضمان الأمن الجماعي. إن اعتماد الدول الصغرى على الأحكام المتعلقة بالأمن الجماعي الواردة في الميثاق يحدد بدرجة كبيرة مدى فعالية الميثاق. وإن أهم معيار لتقييم الترتيبات الأمنية للأمم المتحدة لا يتمثل في الراحة الإضافية التي توفرها للدول الكبرى والقوية وإنما في مستوى الحماية الذي توفره للدول الصغرى والضعيفة. وإن حماية الدول الصغرى وتوفير الأمن لها ليسا من مهام المنظمة الاضافية بل هما صلب مقاصدها ومبادئها.

٦١ - وأضاف قائلا إن عضوية المنظمة تضم الآن عددا كبيرا من الدول الصغرى التي ينمو إدراكها لمصالحها المشتركة ولفائدة العمل الجماعي في الدفاع عن هذه المصالح. وقد اتضحت أهمية مجموعات البلدان الصغرى من قبيل محفل الدول الصغرى واتحاد الدول الجزرية الصغيرة. ويعلق محفل الدول الصغرى أهمية كبيرة على مبدأ التمثيل المنصف للدول في مختلف أجهزة الأمم المتحدة، كما ساهم اتحاد الدول الجزرية الصغيرة مساهمة كبرى في التحضير للمؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة، الذي عقد في بربادوس في عام ١٩٩٤، اضافة الى مساهمته في عقد هذا المؤتمر.

٦٢ - وتابع قائلا إن للدول الصغرى مصلحة مباشرة في كفالة الشفافية والمساءلة في جميع أرجاء المنظمة. ويتسم هذا بأهمية خاصة على صعيد مجلس الأمن. ويجب أن تعكس القرارات التي يتخذها المجلس، إلى أبعد حد ممكن، آراء الدول الأعضاء جميعا. وسوف تعمل الدول الصغرى بشكل واسع على دعم الاصلاحات التي تؤدي الى تحقيق هذه الغاية. كما أن مسألة توسيع عضوية مجلس الأمن تتسم هي الأخرى بالأهمية. وليس من مصلحة معظم الدول الصغرى توسيع عضوية المجلس لتنعم الدول الكبرى والقوية بالفائدة. وليس من المستصوب تكوين مجموعات جديدة من الدول تتمتع بامتيازات خاصة. ففي ضوء العضوية الجارية للأمم المتحدة والاعداد الجاري النظر فيها لتوسيع المجلس، من الواضح أن معظم الدول الصغرى لن تحظى بالتمثيل في المجلس إلا نادرا.

٦٣ - وفي الختام، أعرب عن تقديره للأمين العام للتقرير الذي قدمه بشأن حماية الدول الصغرى وتوفير الأمن لها، وشكر وفد ملديف على عرض مشروع القرار قيد النظر، والذي اشتركت نيوزيلندا في تقديمه. وقال إن النظر في هذه المسألة في إطار بند مستقل من جدول الأعمال قد وفر بعض الوقت على الجمعية. كما أن من الأهمية بمكان أن تظل هذه المسألة محور اهتمام الأمم المتحدة، ومن شأن القرار قيد النظر أن يساعد على تحقيق هذه الغاية.

٦٤ - السيد لونغ (فيجي): قال إن فيجي هي أحد مقدمي مشروع القرار الذي عرضه ممثل مالديف، وهي تضم صوتها إلى الملاحظات التي أبدتها الوفود التي أيدت مشروع القرار. وفيجي دولة جزرية صغيرة تساعد عزلتها الجغرافية في إفساح المجال أمام النشاط الإجرامي. والمخاطر الخارجية التي تحدق بأمن فيجي يمكن أن يكون مصدرها تجارة المخدرات الدولية، أو غسل الأموال أو حركة النفايات السمية العابرة للحدود عبر مياهها الوطنية. وللدول الصغرى عادة مزايا جغرافية واجتماعية واقتصادية مشتركة تزيد من حدة هذه المخاطر المحدقة بأمنها وتحد من قدرتها على التصدي بسرعة وفعالية للمشاكل التي تبرز أمامها.

٦٥ - وأردف قائلا إن وفد فيجي يؤيد فكرة إعداد برنامج عمل يتضمن تدابير ملموسة يمكن اتخاذها على المستويين الإقليمي والدولي. ويتمثل أحد سبل تحقيق ذلك في سياق تدابير بناء الثقة، وسوف ترحب فيجي بأي جهود أخرى يبذلها الأمين العام لضمان اعتماد تدابير ملائمة طويلة الأجل. وفي هذا الصدد، فإن منح مركز المراقب في الجمعية العامة لمحفل جنوب المحيط الهادئ هو أمر يبعث على الترحيب لأنه يوفر الاتصال بين الدول الصغرى والأمم المتحدة.

٦٦ - واستطرد قائلا إن مشروع القرار المعروض على اللجنة هو بمثابة تذكير للمجتمع الدولي بأن مشاكل الدول الصغرى تحتاج إلى معالجة مستمرة، وأعرب عن أمله في أن يفرد النظام الدولي الجديد الذي تغير شكله بانتهاء الحرب الباردة، مكانا ملائما لمصالح الدول الصغرى. وبما أنه ليس لدى هذه الدول قدرة مستقلة للدفاع عن نفسها ضد المخاطر المحدقة بأمنها، فإن عليها أن تعتمد على مساعدة الأمم المتحدة.

٦٧ - وخلص إلى القول إن حلول الذكرى الخمسين لتأسيس المنظمة فرصة مناسبة لإعادة تقييم السبل التي بإمكان هذه المنظمة أن تحل بها المشاكل الأمنية للدول الصغرى وأن تستجيب على نحو أفضل لاحتياجاتها الإنمائية المستقبلية. وأعرب عن الأمل في أن يتم اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء.

٦٨ - السيد تشاندرا تشاليسيه (نيبال): قال إن الوفد النيبالي يؤيد بالكامل الملاحظة التي أبداها الأمين العام في تقريره (A/49/353) بشأن الأهمية البالغة لايجاد جو من الدعم يمكن أن يكون أساسا لحماية أمن الدول الصغرى. ويزيد من أهمية مسألة أمن الدول الصغرى ضعفها المزمن إزاء المخاطر ذات الطابع السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي. ومن شأن تعزيز القدرات الوقائية لمجلس الأمن والأمم المتحدة أن يوفر ردا أفضل على هذه المخاطر. ونيبال على قناعة راسخة بأن العلاقات الدولية يجب أن تقوم على مبادئ احترام السلامة الإقليمية، والمساواة في السيادة، وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، وتعضيد التعاون الدولي.

٦٩ - ومضى قائلا إن الأمم المتحدة لا يمكن أن تكون فعالة ما لم تحظ بثقة جميع الدول كبيرة كانت أو صغيرة. والدول الصغيرة تشكل أغلبية أعضاء الأمم المتحدة، وهي تضع ثقتها الخاصة بالأمم المتحدة لأنها تفتقر إلى وسائل كافية لمواجهة التحديات المحدقة بأمنها، وتنظر إلى المنظمة الدولية على أنها الضامن الأول والأخير لأمنها. ويتفق وفد نيبال والرأي القائل بأن أفضل ضمانة لأمن الدول الصغرى هو زيادة فعالية الأمم المتحدة، ولاسيما مجلس الأمن، وقد أيد مرة أخرى مشروع القرار الذي عرضه ممثل ملديف واشترك في تقديمه.

(السيد تشاندرا تشاليسيه، نيبال)

٧٠ - واستطرد قائلا إن من نافلة القول الإشارة إلى العروة الوثقى بين السلم والتنمية. وإن على العديد من الدول الصغرى أن تتصدى للصعوبات التي يفرضها عليها موقعها الجغرافي وعزلتها التاريخية وشح قاعدة مواردها وضعف هياكلها الأساسية. كما أن ما تعانية من فقر مدقع وكوارث طبيعية متكررة وتصاعد حدة التوتر الإثني والاجتماعي في الآونة الأخيرة يعمل جميعا على تقويض السلم والأمن في البلدان الصغرى ويهدد براعم الديمقراطية التي تتفتح حاليا فيها. ويرى الوفد النيبالي أن العملية الديمقراطية ينبغي أن تُكمل بزيادة التعاون الاقتصادي الدولي لتحسين الأوضاع المعيشية الاجتماعية والاقتصادية التي تشكل أساس الديمقراطية والحرية والاستقرار في الدول الصغرى.

٧١ - السيد لينغ (بليز): قال إن وفد بليز يؤيد الآراء التي سبق أن أبداها في الاجتماع ممثل انتيغوا وبربودا نيابة عن بلدان الاتحاد الكاريبي. وترى بليز أن المخاطر المحدقة بالدول الصغرى مكونة من شقين. الشق الأول هو المخاطر ذات الطابع الداخلي، وهي تشمل استخدام القوة بشكل غير مشروع أو التهديد بها من جانب أناس محليين مناهضين للنظام المدني. وفي القانون الدولي، تعتبر هذه التهديدات عادة داخلية حتى في حال تورط مرتزقة وغير ذلك من أشكال المساعدة الخارجية. وتتسم بنفس الدرجة من الخطورة مشكلة انتشار المخدرات وغيرها من المواد الضارة. ونظرا لعدم قدرة الدول الصغرى على أن توفر بنفسها ما يلزمها من آليات الحماية، فإن بليز تناشد الأمم المتحدة العمل على توسيع نطاق مساعدتها من خلال الوكالات المعنية في مكافحة العقاقير المخدرة.

٧٢ - ومضى قائلا إن ثمة خطرا داخليا آخر مصدره ظاهرة العنف والخروج على القانون التي يتعلمها الشبان من وسائط الإعلام الجماهيري، ولا سيما التليفزيون. ولا يملك معظم الدول الصغرى ما يكفي من موارد لمواجهة هذه التأثيرات، كأن تبث هذه الدول برامج تليفزيونية من انتاجها هي. وهنا أيضا، تبرز الحاجة إلى مساعدة الأمم المتحدة، ولا سيما جهة اعتماد الجمعية العامة قرارات ملائمة بشأن الظاهرة العابرة للبلدان والمتمثلة في تدفق منتجات التكنولوجيا الإعلامية التي تروج للعنف وتؤثر تأثيرا سلبيا في تشكيل أفكار البشر.

٧٣ - وتابع قائلا إن النوع الثاني من المشاكل الأمنية يتمثل في المخاطر الخارجية البحتة التي تهدد من خلالها دولة ما دولة أخرى تهديدا مباشرا. وبديهي أن الأحكام العامة للقانون الدولي تنطبق على الدول الصغرى والكبرى على السواء، لكن العلاجات التي يتم القبول بها عموما لا تنطوي على فائدة جمة بالنسبة للدول الصغرى. ويلزم إيلاء الاهتمام لإمكانية اتخاذ التدابير التالية: المضي في تطوير مفهوم الدبلوماسية الوقائية بصورة خلاقة، وبناء الثقة وسوى ذلك من الطرائق الوارد ذكرها في "برنامج للسلم"، تكثيف البعد الأمني في تعاون الدول أو مجموعات الدول مع الدول التي كانت تستعمرها في السابق، كالكومنولث مثلا، مشاركة الدول الصغرى في أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلم، وإقامة آليات أقاليمية ودون إقليمية كمحفل رابطة دول جنوب شرق آسيا ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا.

البند ٨٥ من جدول الأعمال: العلم والسلام

٧٤ - الرئيس: اقترح، لعدم صدور أي وثائق بشأن هذا البند، إرجاء النظر فيه لغاية الجلسة المقبلة.

٧٥ - وقد تقرر ذلك.

البند ٨٦ من جدول الأعمال: مسألة تكوين أجهزة الأمم المتحدة ذات الصلة

٧٦ - الرئيس: اقترح أن ترجئ اللجنة النظر في هذا البند الى حين انعقاد الدورة الخمسين للجمعية العامة.

٧٧ - وقد تقرر ذلك.

٧٨ - الرئيس: قال إن اللجنة قد اختتمت بذلك النظر في البند ٨٦ من جدول الأعمال.

٧٩ - واقترح أن تطلب اللجنة من المقرر، وفقا للممارسة المتبعة، أن يحيل التقارير مباشرة إلى الجمعية العامة بشأن البنود التي انتهى النظر بشأنها.

٨٠ - وقد تقرر ذلك.

مسائل أخرى

٨١ - الرئيس: وجه انتباه اللجنة إلى الوثيقة A/C.4/49/7 التي تحتوي على رسالة من رئيس الجمعية العامة موجهة إلى رئيس اللجنة تتضمن اقتراحا بأن تقدم الدول الأعضاء خطيا، للإحالة إلى اللجنة الخامسة، آراءها بشأن تقرير الأمين العام عن إعادة هيكلة الأمانة (A/49/336)، المقدم في إطار البند ١٠٥ من جدول الأعمال المعنون "استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة".

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٠